

Distr.
GENERAL

A/50/497
3 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون
البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لاسبانيا لدى الأمم المتحدة

تعلمون سعادتكم أن السيد الدكتور خافيير سولانا، وزير خارجية اسبانيا قد أشار في الكلمة التي ألقاها في الجلسة العامة للجمعية العامة، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بصفته رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي إلى اقتراحه باختصار هذه الكلمة بهدف التعجيل بأعمال الجمعية العامة.

وبعد ذلك، وبصفتي ممثل رئاسة الاتحاد الأوروبي، أتشرف بإحالة النص الكامل والأصلي باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية لكلمة وزير خارجية اسبانيا، راجيا تعميمها بوصفيها وثيقة رسمية للجمعية العامة تحت البند ٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) خوان أ. يانييس - بارنويفو

مرفق

بيان رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي سعادة السيد خافير سولانا وزير الشؤون الخارجية لاسبانيا أمام الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة نيويورك،
٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

السيد الرئيس،

أود أولاً أن أعرب لكم عن أخلص تهاني وأحرها لانتخابكم رئيساً لهذه الجمعية. تشق كل من إسبانيا،
البلد الشقيق للبرتغال، والاتحاد الأوروبي، الذي أتشرف بالإدلاء بهذا البيان نيابة عنه ثقة تامة في أن عملكم
سيصادف نجاحاً باهراً طوال أعمال الدورة التي تبدأ الآن. وإنني لعلى قناعة تامة بأن خبرتكم كاستاذ بارز
في القانون الدولي ومعرفتكم العميق بالعلاقات الدولية سيسيهمان إسهاماً حاسماً في بلوغ الأهداف الطموحة
الماثلة أمامنا.

وأود أيضاً أنأشكر الوزير أمارا إيسبي من كوت ديفوار، للطريقة الممتازة التي أدار بها مداولاتنا
في أثناء الدورة السابقة.

وأود كذلك أن أعرب عن تقديرني للأمين العام، الدكتور بطرس غالى، وعن تهنيتي له على عمله
وجهوده الدؤوبة.

السيد الرئيس،

إنني أتحدث إلى هذه الجمعية نيابة عن الاتحاد الأوروبي، الذي زاد عدد الأعضاء فيه منذ بداية
هذا العام إلى ١٥ عضواً، مما عزز قدرته على الوفاء بالتزامه نحو مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي
هذا العام الذي يحتفل فيه بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، فإن الاتحاد الأوروبي، إذ يدرك إدراكاً
اما التحديات المعقّدة التي يواجهها المجتمع الدولي، يود أن يكرر التأكيد على دعمه الكامل لمنظمتنا،
بوصفها محفلاً عالمياً لتحقيق تطلعات الجنس البشري من سلام وأمن وتقدير اقتصادي واجتماعي.

وانطلاقاً من هذا المنظور، فقد أشاد المجلس الأوروبي بأعمال منظمتنا، في اجتماعه الذي عقد
في كان يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه الماضي، وذلك في بيانه الرسمي بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية
الخمسين لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو.

ومما لا شك فيه أن نتيجة الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة طوال نصف قرن هي نتيجة
مثيرة للاعجاب. فقد أسهمت الأمم المتحدة في التدوين التدريجي للقانون الدولي وفي توحيده، وفي الحفاظ
على السلم والأمن الدوليين بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، وفي نزع السلاح، وفي تحديد الأسلحة، وفي

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وفي إنهاء الاستعمار، وفي التنمية وتقديم المساعدة الإنسانية، وفي حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ثم، وفوق كل شيء، في التعاون بين الأمم العالم في أكثر المجالات تنوعا.

السيد الرئيس،
وكما أشار الأمين العام، محققا، في تقريره عن أعمال المنظمة فإنه يجب ألا يُسمح للنكبات بأن تحجب النجاحات التي أحرزتها الأمم المتحدة. وينبغي أن تعمد منظمتنا، من خلال عمل مطرد ودؤوب، إلى أن توضح للرأي العام العالمي وطادة الأساس الذي تقوم عليه مصداقيتها. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مستعدة للتعاون في تعزيز صورة الأمم المتحدة.

وسيحتفل رؤساء دول وحكومات جميع أنحاء العالم، في غضون بضعة أسابيع، احتفالاً رسمياً بذكرى إنشاء منظمتنا التي ولدت منذ خمسين عاماً لتجنّب الأجيال المقبلة ويلات الحرب.

لئن كانت هذه المناسبة ستهيئ لنا فرصة لتقدير العمل الذي قامته به المنظمة عبر تاريخها الطويل فعلا، فإن علينا، قبل كل شيء، أن ندرس أفضل الوسائل لإعداد الأمم المتحدة للتتصدي بفعالية للتحديات التي تواجهنا في نهاية هذا القرن. واسمحوا لي أن أشير، فيما يتعلق باللحظة الراهنة من تاريخ الأمم المتحدة، إلى فكرة عبّر عنها جان موبيه فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، عندما كان الاتحاد يخطو أولى خطواته "إن هذه ليست إلا مرحلة من مراحل التحول إلى أشكال التنظيم التي سيكون عليها عالم الغد". الواقع أن اختفاء الألوان القديمة من التنافس لا يعني انتهاء المنازعات. فنحن اليوم نشهد منازعات إثنية وقومية، وأزمات إنسانية ذات أبعاد مفزعية، فضلاً عن تفاقم التفاوت الاقتصادي والاستهانة بحقوق الإنسان والانتهاك المتواصل لقواعد القانون الإنساني الدولي وإبادة الأجناس. ونشهد أيضاً خطراً انتشار أسلحة الدمار الشامل والتدور المزعج للبيئة. وهذه ليست إلا بعضاً من أخطر المشاكل التي نشهد لها اليوم. وهي مشاكل تؤثر علينا جميعاً وينبغي أن نتعاون جميعاً من أجل حلها.

السيد الرئيس،
رغم أن المعتمد هو الإيراد التفصيلي للمسائل المثيرة لقلق الاتحاد الأوروبي في المذكرة المعممة كجزء من هذا البيان، فإني أود أن أخص بالذكر الحالة في يوغوسلافيا السابقة والتطورات في أفريقيا وعملية السلام في الشرق الأوسط باعتبارها مسائل موضع اهتمام خاص بالنسبة لنا.

السيد الرئيس،
إن الاتحاد الأوروبي لا يزال يُعير أهمية ذات أولوية للتوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل للنزاع المحتدم في يوغوسلافيا السابقة. وفي هذا الصدد، فإننا نعرب عن تأييدنا الكامل للعملية الدبلوماسية الجارية حالياً وعن ارتياحنا للنتائج الأولى لهذه العملية، والتي تم التوصل إليها في الاجتماع الذي عُقد في جنيف في ٨ أيلول/سبتمبر الماضي.

وإننا نرى أن قوات الأمم المتحدة الموجودة في أراضي يوغوسلافيا السابقة قد اضطلت ولا تزال تتضطلع بدور أساسى في احتواء المنازعات، مسهمة في حالات كثيرة في استقرار الحالة على أرض الواقع وميسرة للجهود التفاوضية المبذولة من أجل إحلال السلام. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من أكبر الدول إسهاماً بوحدات في هذه القوات. وأود في هذا الصدد أن أشيد بقوات الأمم المتحدة وبالجنود الذين جادوا بأرواحهم في سبيل السلام وكثير منهم من مواطنى الاتحاد.

ونحن على قناعة راسخة بأنه ينبغي أن تظل الأمم المتحدة تتضطلع بدور مهم في الجهود الرامية إلى إحلال السلام وإنفاذ الاتفاques التي يتم التوصل إليها.

وقد أسمم الاتحاد الأوروبي إسهاماً كبيراً في تخفيف وطأة المعاناة الشديدة التي ألمت بالسكان بسبب الحرب في يوغوسلافيا السابقة، وخاصة في البوسنة والهرسك. وأود أن أعرب عن التزامنا الوظيفي بمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية سواء في شكلها الثنائي أو من خلال هيئات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وبعد مضي أكثر من ثلاثة سنوات على النزاع الدامي، فإن أحدث التطورات في سبيل بدء عملية إحلال السلام تتيح لنا أن نتطلع إلى المستقبل ونحن أكثر تفاؤلاً. وفي إطار عملية إحلال السلام هذه التي تأمل أن تكون وشيكة، يسعى الاتحاد، وفقاً للتزامه، إلى الاضطلاع بدور نشط في جميع نواحي إنفاذها وبخاصة في جهود التعمير. لقد قضى العنف على أرواح بشرية ودمر الممتلكات وأودى بالتعايش السلمي بين شعوب مختلفة. ولذا ستكون مهمتنا الرئيسية هي إعادة الأمل وتهيئة ظروف معيشية لائقة للذين ما زالوا يعانون من عواقب هذه الكارثة.

السيد الرئيس،

إن الاتحاد الأوروبي يدرك التحديات العظيمة التي تواجهه أفريقيا. وكدليل على انشغالنا في هذا الصدد، إننا نعمل على التوصل إلى حل سلمي للنزاع في رواندا وللنزاع في بوروندي، مبتدئين بالمشكلة الأشد إلحاحاً وهي عودة اللاجئين. ونحن نؤيد تأييداً تاماً الدعوة إلى عقد مؤتمر طاريء برعاية الأمم المتحدة بهدف إحلال السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

وكذلك، فإننا نساند مبادرات الإصلاح الاجتماعي والسياسي في بلدان كأنغولا وموزambique، ونرحب بالعمل الذي أبجزته منظمتنا في أنغولا، والذي هيأ المجال، إثر اتفاق لوساكا للسلم لإنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

وكذلك فإننا نؤيد اضطلاع منظمة الوحدة الأفريقية بدور أنشط في درء المنازعات في أفريقيا وحلها وندرس سبل دعم إنشاء آليات فعالة للدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام.

ويتابع الاتحاد الأوروبي باهتمام بالغ انتشار الوعي بحقوق الإنسان واحترامها في القارة كلها، ونحن مدركون تماماً لحالة العوز البالغ التي تعيشها بعض البلدان. وقد أولى الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة، في أعقاب تنقيح اتفاقية لومي الرابعة، للمساعدة الإنسانية والغذائية، وبذلت جهوداً لتحديث ما لدينا من برامج مختلفة للتعاون الإنمائي.

السيد الرئيس،

ما برح الاتحاد الأوروبي يساند بقوة عملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في المؤتمر الذي عقد في مدريد عام ١٩٩١. ونحن نرحب ترحيباً حاراً بالاتفاق المؤقت الذي تم التوصل إليه مؤخراً بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، والذي يمثل حدثاً جديداً وبالغ الأهمية في هذه العملية وتنطع إلى التوقيع على هذا الاتفاق يوم الخميس المقبل. ونحن نثق أيضاً في أننا سنشهد في الأشهر المقبلة تقدماً كبيراً على مساري التفاوض السوري اللبناني، وفي أن المنطقة كلها التي عانت فعلاً أياً ما معاناة ستنعم بحفل سلام شامل وعادل و دائم.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية رئيسية للعمل المحرز على يد منظمنا عموماً وفي هذه الجمعية خصوصاً دعماً للسلام في الشرق الأوسط. ولذا فإن من أهدافنا في هذه الدورة التي توشك أن تبدأ كفالة أن تسهم شتى القرارات المتتخذة من جانب هذه الجمعية بشأن الحالة في الشرق الأوسط إسهاماً مباشراً في عملية السلام. والاتحاد الأوروبي، إذ يتبع المبادئ التوجيهية التي وضعت في السنوات الماضية، عازم على مواصلة العمل مع الأطراف المهمة بالأمر من أجل تعديل نصوص القرارات لتناسب الواقع الجديد في المنطقة.

وأود أيضاً أن أذكر الجمعية العامة بأن أوروبا ستعقد اجتماعاً، في غضون شهرين، مع جيرائها في غرب البحر الأبيض المتوسط وشرقه. وليس الهدف من مؤتمر برشلونة لبلدان أوروبا والبحر الأبيض المتوسط سوى التعاون في تحديد العلاقات المستقبلية بين الدول المشاركة وكفالة الاستقرار والرفاه للبحر الأبيض المتوسط، من خلال الحوار السياسي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة والمتوازنة، ومكافحة الفقر والوصول إلى تفاهم أشمل بين مختلف الثقافات من خلال تعزيز البعد الإنساني.

السيد الرئيس،

دعوني أختتم هذا الجزء من بياني بالإشارة إلى عمل المنظمة في أمريكا اللاتينية.

فقد أتاح وجودها في نيكاراغوا من خلال فريق مراقب الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى وبعثة مراقب الأمم المتحدة للتحقق من نزاهة العملية الانتخابية في نيكاراغوا واللجنة الدولية للدعم والتحقق، أتاحت تحقيق المصالحة الوطنية وإجراء الانتخابات.

وقد أدت الوساطة بين الأطراف والعمل الذي قام به بعثة مراقبى الأمم المتحدة في السلفادور إلى إحرار الإنحصار التاريخي المتمثل في إنهاء حرب أهلية طويلة ورهيبة في السلفادور وفق اتفاقات شابولتبيك التي تم التوصل إليها في كانون الثاني/يناير من عام ١٩٩٢. ويُسهم الوجود الحالى لبعثة الأمم المتحدة في السلفادور، التي يساندها الاتحاد الأوروبي، إسهاماً فعالاً في التغلب على المصاعب التي لا تزال قائمة.

وفي هايتي، اضطلعت القوة المتعددة الأطراف وبعثة الأمم المتحدة في هايتي دوراً أساسياً في إعادة الديمقراطية وتعمير البلد. وفي غواتيمالا، أدى دور الوساطة الذي قامته به الأمم المتحدة والعمل الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، إلى التوصل إلى اتفاقات جوهيرية بشأن مسائل مهمة كحقوق الإنسان والمشريدين والسكان الأصليين، ونحن نثق في أنها ستؤدي إلى حل سريع للنزاع. ويدوينا أن مشاركة المراقبين الدوليين في الانتخابات المقبلة التي ستجرى في تشرين الثاني/نوفمبر، التي يدعمها الاتحاد الأوروبي، تشكل صيغة فعالة.

ولقد تحققت هذه المنجزات كلها بفضل المساعدة القيمة للغاية من قبل شتى مجموعات الأصدقاء، وبفضل دعم المجتمع الدولي.

السيد الرئيس،
إن الاتحاد الأوروبي، إدراكاً منه لعالمية التحديات التي ستواجهها منظمتنا، يولي أهمية كبيرة لاتخاذ تدابير تكفل نجاح الأمم المتحدة وسلمامة أدائها في إنفاذ الولايات التي أنسنتها إليها دولها الأعضاء.

وفي هذا الصدد، فإن الأزمة المالية الخطيرة التي تواجه المنظمة، والتي لم يسبق لها مثيل في تاريخها، تعرض للخطر الشديد قدرة الأمم المتحدة على العمل ومدعاة لقلق شديد لدى الاتحاد الأوروبي. وستغدو منظمتنا عاجزة تماماً ما لم تزود بالدعم السياسي الضروري من جانب دولها الأعضاء وبالموارد التي تضعها هذه الدول رهن تصرفها، عن طريق دفع اشتراكاتها المالية بالكامل وفي حينها وبلا شروط، وفقاً للالتزامات المقررة في الميثاق.

ولذا فإن حل الأزمة المالية التي تواجهها المنظمة يشكل هدفاً ذا أولوية لدى الاتحاد الأوروبي الذي يُعَد في مجموعه المساهم الرئيسي في الميزانية العادلة للمنظمة في ميزانيات عمليات حفظ السلام على حد سواء.

السيد الرئيس،
إن الاتحاد الأوروبي يرى أن السبب الرئيسي للأزمة المالية الخطيرة التي تواجهها الأمم المتحدة هو غياب الإرادة السياسية للوفاء بالالتزامات المالية التي تعهدت بها الدول الأعضاء عند توقيعها على ميثاق

الأمم المتحدة. وإدراكا من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لالتزامها السياسي إزاء أهداف المنظمة، فقد عمدت في ٣٠ حزيران/يونيه إلى تسديد ما يزيد على ٥٠ في المائة من مجموع الاشتراكات التي جمعت لتمويل الميزانية العادية وميزانيات حفظ السلم على حد سواء.

وفضلا عن ذلك، كانت دولتان من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وهما بلدي إسبانيا والبرتغال، أول بلدان ينتقلان طوعا من المجموعة "جيم" إلى المجموعة "باء" بين المساهمين في ميزانيات عمليات حفظ السلم.

وكان هذا الموقف البناء هو السمة الغالبة على المشاركة النشطة للاتحاد الأوروبي في أعمال الفريق العامل الرفيع المستوى المعنى بالحالة المالية للأمم المتحدة. وهدفنا هو التوصل، في أسرع وقت ممكن، حذا لو كان في أثناء الدورة الحالية، إلى توافق في الآراء بشأن اتخاذ تدابير محددة بغرض تحسين الحالة المالية للمنظمة.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد على الحاجة المتزايدة إلحاحا لاعتماد مجموعة شاملة من التدابير لحل الأزمة المالية التي تواجهها الأمم المتحدة. وينبغي أن يتم، من خلال هذه التدابير، النظر في أمور منها إمكانية إجراء استعراض لجدول الأنحصار، بحيث يعكس على أدق نحو ممكناً مبدأ القدرة على الدفع ووضع حواجز إيجابية وسلبية تشجع جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية وفقا للميثاق.

السيد الرئيس،

إن الاتحاد الأوروبي يرى أن وجود قاعدة مالية متينة وصالحة يشكل عاملا أساسيا يُرتكز عليه في التصدي لتنشيط منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها وإصلاحها. واسترشادا بهذا المعيار، فإن الاتحاد الأوروبي سيشارك مشاركة بناءة في أعمال الفريق العامل الرفيع المستوى المنشأ بموجب القرار ٢٥٢/٤٩ وفي مناقشة مستقبل المنظمة التي سيشجع عليها الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

لقد حدد التقرير المعنون "خطة للتنمية" الذي قدمه الأمين العام في العام الماضي الأربع الخمسة للتنمية وهي: السلام كأساس للتنمية، والاقتصاد كمحرك للتقدم، والبيئة كأساس لاستدامة التنمية، والعدالة كدعاية للمجتمع والديمقراطية كأسلوب حكم جيد.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية قصوى للقيام، قبل انتهاء الدورة الحالية للجمعية العامة التي تبدأ الآن، باستكمال خطة قيمة ومبكرة للتنمية يوضح فيها أن السلام لا يمكن إقامته دون أن يجري في الوقت نفسه تعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي لأفقر فئات السكان. وقد أوضح الاتحاد الأوروبي من خلال القرارات التي اتخذها المجلس الأوروبي الذي عقد في كان، عزمه على المساهمة بموارد مالية أكبر في المساعدة

الإنمائية، سواء في إطار اتفاقية لومي (فيما يتعلق ببلدان إفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ) أو في التعاون المالي مع شركائنا بالبحر الأبيض المتوسط.

وسنولي طوال هذه الجمعية عناية خاصة للنتائج التي أسفرت عنها الدورة المهمة من المؤتمرات الكبرى التي عقدت في السنوات الأخيرة الماضية بإشراف الأمم المتحدة لمناقشة موضع مختلف ذات صلة بالتنمية والتقدم الإنساني. وقد أتاحت لنا هذه المؤتمرات التقدم نحو تفاق عالمي جديد في الآراء بشأن التنمية و يجب أن تسهم في تعزيز الدور الذي يتضطلع به المنظمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

ونحن نرى أن من الضروري أن يتضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور أقوى وأكثر اتصافاً بالطابع المحوري في المنظومة، ويجب أن تكفل وجود تكامل بين أعمال هذه الجمعية وأعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع تحسبأوجه الاختلاف؛ ويجب أن نعاود النظر في الأولويات ومناهج العمل المتعددة في اللجانتين الثانية والثالثة؛ ويجب أخيراً، أن نوجد تنسيقاً أفضل بين الوكالات المتخصصة وأن نقيم علاقات أكثر اتصافاً بالطابع البناء بين المنظمة ومؤسسات بريطون - وودز.

السيد الرئيس،

سيعرض على الجمعية العامة في دورتها التي تبدأ الآن نتائج مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن. ولدى الاتحاد الأوروبي عزم وطيد على المشاركة بنشاط في النظر في هذه النتائج، بهدف تحديد التدابير الملائمة التي تكفل متابعة وتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في كوبنهاغن.

ولا يجب أن نسمح بأن تظل برامج العمل التي اعتمدت في مؤتمرات الأمم المتحدة مجرد حبر على ورق. وسيقدم الاتحاد الأوروبي دعمه الكامل لكفالة أن تتحذ متابعة وتنفيذ برامج العمل المتفق عليها شكلاً متساوياً ومتكاملاً. ويجب أن تتحمل هذه الجمعية هي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مسؤولية رصد الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها وذلك حتى لا تصبح هذه البرامج - كما كان الحال أحياناً في الماضي - مجرد تعبير عن قواعد السلوك لا يستطيع أي إلزام للدول والمنظمات الدولية المعنية في كل حالة.

السيد الرئيس،

لقد اختتم المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة أعماله في بيجين منذ بضعة أيام فقط. ويشكل الإعلان وبرنامج العمل المعتمدان في المؤتمر خطوة إلى الأمام تعززها نتائج المؤتمرات السابقة التي عقدها الأمم المتحدة، في سبيل بلوغ الأهداف المتمثلة في المساواة والتنمية والسلام، التي حددت في استراتيجيات النهوض بالمرأة والتي اعتمدت في نيروبي منذ عشر سنوات.

وقد عمل الاتحاد الأوروبي بنشاط من أجل تعزيز النتائج التي توصل إليها مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان في مجال تمت المرأة بحقوق الإنسان والحربيات الأساسية، وفي مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية، في مسائل ذات صلة بالصحة الجنسية والإنجابية. وقد اشتمل برنامج العمل، الذي اعتمد في بيجين نتيجة

لهذا الالتحاف، على تقدم مهم في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما حق المرأة في أن تتحكم في المسائل المتصلة بشؤونها الجنسية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية وفي أن تقرر هذه المسائل بحرية وعلى نحو مسؤول، وذلك دون قهر أو تمييز أو عنف.

وكذلك أولى الاتحاد الأوروبي عناية خاصة لما في برنامج العمل من أحكام متصلة بالمساواة في الحقوق المتعلقة بالميراث، وتعريف المسؤوليات وحقوق والتزامات الأبوين في توجيهه ودعم الأبناء وذلك في ممارسة حقوقهم والعلاقة بين المؤثرات الثقافية والدينية ومسؤولية الدولة في تشجيع وحماية حقوق الإنسان والحرريات الأساسية.

السيد الرئيس،

بعد مضي ثلث سنوات فقط على الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن المجتمع الدولي ليس بوسعه بعد أن يكون راضيا تماماً عن التقدم الذي أحرزه. وستهنيء لنا دورة الجمعية العامة هذه، مرة أخرى، فرصة لاستعراض حالة حقوق الإنسان والحرريات الأساسية في العالم، وذلك بعد مضي عامين على النجاح المهم الذي أحرز في مؤتمر فيينا العالمي، الذي انعكست نتائجه على توافق الآراء الموجود بشأن هذا الموضوع ونحن على مشارف القرن المقبل. ولن يدخل الاتحاد الأوروبي وسعاً في الإسهام في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا.

وبالنظر إلى استمرار الانتهاكات الجسيمة والمتواصلة لحقوق الإنسان فإن وضع آليات لدرء هذه الحالات والاستجابة لها يغدو مهمة ذات أولوية. وفضلاً عما يقوم به المقررون الخاصون من رصد وعما تقدمه منظمتنا من مساعدة تقنية في هذا المجال، فإنه ينبغي أن تستكشف ضرورة دعم المؤسسات الملائمة وإنشاء ما يلزم منها. وأفضل إجراء وقائي هو ذلك الذي يستند إلى التعليم. وعقد الأمم المتحدة للتعليم في مجال حقوق الإنسان يهيئ فرصة خاصة لكي يكون في متناول الجميع، وخاصة الأطفال، برامج تعليمية ترمي إلى تشجيع الاحترام والتسامح.

وفي السياق ذاته، تبدو واضحة على نحو متزايد الأهمية التي يحظى بها احترام حقوق الإنسان والحرريات الأساسية في تلافي المنازعات المحتملة. ولذا فإننا يجب أن نقر بقيمة حقوق الإنسان في الدبلوماسية الوقائية. ويسبب بعض المنازعات الخطيرة التي أطلت بشبها المظلم مؤخراً على الساحة الدولية، ولا سيما المنازعات التي اندلعت في رواندا وبوروندي وفي إقليم يوغوسلافيا السابقة، معاناة جسيمة لدى السكان المدنيين، وهو ما يدلل عليه العدد المزمع من المشردين واللاجئين نتيجة لهذه المنازعات. وفي هذا الصدد، يود الاتحاد الأوروبي أن يكرر تأييده للعمل الممتاز الذي تضطلع به حالياً مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذا المجال. وفي الوقت ذاته، فإننا مدركون لما للتمييز الإثني والديني من آثار ضارة في نشوء هذه المنازعات وتطورها، ولذا فإننا نؤكد مجدداً افتئاننا بضرورة مواصلة اتخاذ تدابير لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب.

السيد الرئيس،

إن مستوى الموارد التي تخصصها المنظمة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها - والذي لا يتجاوز حالياً ١,٧ في المائة من الميزانية العادلة للمنظمة - لا يزال غير كاف على الإطلاق. ومن شأن إدخال زيادة كبيرة على هذه الموارد أن يكون له أثر إيجابي على الأنشطة المصممة لدعم التنمية. وقد بيّنت التجربة أن الأعمال المضطلع بها دعماً لحقوق الإنسان تسهم في زيادة نجاح الأنشطة الإنمائية. ويبدو واضحاً على نحو متزايد أن التنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية يرتبط بعضها ببعض، وهو ما ذكر في الإعلان الخاص بالحق في التنمية لعام ١٩٨٦.

وفضلاً عن ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة لمهمة المفهوم السامي لحقوق الإنسان ولأنشطته ويود، مرة أخرى، أن يوجه انتباه هذه الجمعية إلى الحاجة الماسة لتزويد مكتبه بالموارد البشرية والمالية الضرورية للقيام بمهامه على النحو الملائم. وكذلك فإننا ندعم الجهد الذي تبذلها المنظمة من أجل تعزيز دور ومهام مركز حقوق الإنسان في جنيف، بإشراف المفهوم السامي.

السيد الرئيس،

إن المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة والمحكمة الدولية لرواندا عنصران أساسيان من عناصر التصدي لآفة إفلات منتهكي حقوق الإنسان من العقاب. وستساعد الخبرة التي اكتسبتها هاتان المحكمتان "المخصستان" في العمل الذي ستضطلع به المحكمة الجنائية الدولية المستقبلية التي صاغت لجنة القانون الدولي مشروع نظامها الأساسي وعرض على لجنة الجمعية العامة السادسة في دورتها الماضية.

وقد تابع الاتحاد الأوروبي عن كثب عمل اللجنة "المخصصة" لإنشاء محكمة جنائية دولية، وهي اللجنة التي ستراعي توصياتها الجمعية العامة التي تبدأ أعمالها الآن. والاتحاد الأوروبي عازم على المشاركة بشكل بنّاء في النقاش المتعلق بهذه المسألة التي تعتبرها منذ فترة من المسائل ذات الأولوية.

السيد الرئيس،

إن الجنس البشري يواجه عدداً متزايداً من حالات الطوارئ الإنسانية التي تقتضي من المجتمع الدولي استجابة فعالة يتمنى معها تخفيف وطأة المأساة التي يعاني منها عشرات الآلاف من الأشخاص يومياً. وبشكل إنشاء إدارة الشؤون الإنسانية إسهاماً ممتازاً في الجهود الدولية لمساعدة الإنسانية، وهو مجال يحتل فيه أيضاً عمل المنظمات غير الحكومية الذي كثيراً ما يكون محفوفاً بالمخاطر أهمية قصوى. ونرى أن من الأمور التي لا غنى عنها تنفيذ المقررات التي اتخذها هذا العام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن ضرورة استعراض وتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية.

ومن الضروري تعزيز التعاون بين جميع المنظمات والأشخاص، على نحو تتكامل معه مساهماتهم وتعاضده وبحيث لا يكون هناك ازدواج في العمل، مع كفالة وجود "نطاق متصل" إنساني.

السيد الرئيس،

لقد شهدنا أحداثاً مهمة هذا العام في مجال البيئة، وفي تنفيذ اتفاقيات ريو لعام ١٩٩٢. وينبغي أن تُخص بالذكر في هذا المجال النتائج الإيجابية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وفتح باب التوقيع على اتفاقية مكافحة التصحر، وإنشاء فريق حكومي دولي معني بالغابات، برعاية لجنة التنمية المستدامة.

ونحن نرحب بهذه التطورات ونؤكد عزمنا علىمواصلة العمل، داخل المنظمة، من أجل زيادة التعاون في مجال البيئة.

السيد الرئيس،

إن ميثاق الأمم المتحدة قد أوكل إلى المنظمة مهمة حفظ السلام والأمن الدوليين باعتبارهما الغرض الرئيسي لها، وأُسند إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن ذلك.

ولا بد أن يظل مجلس الأمن مركز اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل المؤثرة في الأمن العالمي، وأن يتکيف مع الحالات الراهنة من أجل تعزيز الآليات المنصوص عليها في الميثاق.

وقد واصل الفريق العامل المفتوح العضوية المعنى بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية عمله في أثناء الدورات السابقة للجمعية العامة، وقد شاركت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في هذا العمل بنشاط.

السيد الرئيس،

إن الاتحاد الأوروبي يرى أن عمليات حفظ السلام وبعثات الدبلوماسية الوقائية هي، محور عمل مجلس الأمن المسلط به لصالح السلام والأمن في العالم وينبغي أن تظل كذلك. ونحن نرحب بتحديث "خطة للسلام" التي قدمها الأمين العام في مطلع هذا العام.

وأود أن أذكر هذه الجمعية، كدليل على التزام الاتحاد الأوروبي إزاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بأن الاتحاد لا يشكل في مجموعه أكبر مساهم في هذه العمليات فحسب، فهو يساهم فيها بنسبة ٣٧ في المائة من مجموع ميزانياتها، ولكنه أيضاً أكبر مساهم فيها بأفراد. ويقف الاتحاد الأوروبي بحزم وراء هذا الالتزام المهم إزاء جهود حفظ السلام التي تسلط بها المنظمة. ولقد حدثت إصابات جسيمة، ومن المهم للغاية اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لكفالة سلامة أفراد الأمم المتحدة العاملين في بعثات حفظ السلام.

السيد الرئيس،

إن الاتحاد الأوروبي يرى أن من المهم للغاية أن تضع المنظمة نظريتها الخاصة بها فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام. وينبغي أن تزود الخبرة الطويلة والمتمرة التي اكتسبتها المنظمة في الميدان،

والمساهمات النظرية العديدة، هذه العمليات بمبدأ تستند إليه ويسير إنشاءها وتنفيذها ورصدها. وسيوفر مثل هذا المبدأ للمنظمات الإقليمية، التي يؤدي بعضها فعلاً مهامه بنجاح كبير في هذا المجال، إطاراً مرجعياً تقيم عليه مبادراتها لحفظ السلام.

وينبغي أن يستمر استكشاف التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في جهود حفظ السلام، بهدف الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية وأداء الولاية المسندة إلىبعثات على أسرع وأكفاء وأنجح ما يكون.

وكمثال على نشاط المنظمات الإقليمية في هذا المجال، إسمحوا لي بأن أذكر أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد وضعت فعلاً آلية، لا تزال في مراحلها البدائية، للدبليوماسية الوقائية ولوضع تدابير لبناء الثقة وحل المنازعات. وبناءً على مبادرة من الاتحاد الأوروبي، قررت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مؤتمر القمة الذي عقد في بودابست العام الماضي تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة ومع المنظمات عبر الأطلسية. فقد وافقت الدول المشاركة في مؤتمر القمة على أن تقوم، وفقاً للفصل السابع من الميثاق، ببذل جميع الجهد للتوصل إلى تسوية سلمية لأي خلاف ينشأ في إقليم عملها قبل إحالة المسألة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ومن جهة أخرى، فإن الاتحاد الأوروبي يدرس باهتمام اقتراحات المتعلقة بالترتيبات الاحتياطية. وتحقيقاً لهذه الغاية يؤيد الاتحاد اقتراحات الداعية إلى إنشاء مقار ذات طابع دائم ونظام القوات الاحتياطية في الأمم المتحدة، ويدرس باهتمام أيضاً اقتراحات أخرى ترمي أيضاً إلى تحسين قدرة الأمم المتحدة على الرد السريع بهدف اختصار الوقت الضروري لإنشاء عملية للسلام وتيسير وزعها بعد ذلك.

السيد رئيس،
إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالخطوة الكبيرة إلى الأمم التي أحرزت مؤخراً في منظمتنا، بشأن التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار. إن هذا الأمر يعتبر تقدماً أساسياً في كامل عملية نزع السلاح وفي السعي من أجل منع الانتشار النووي. ويشكل القرار الذي جرى اتخاذـه، هو وتعزيز إجراء التفتيش ومبادئ وأهداف نزع السلاح ومنع الانتشار النووي، خطوة هائلة في الاتجاه الصحيح. ونرحب أيضاً باطراد سير المفاوضات الرامية إلى إبرام معاهدة بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية، التي يود الاتحاد الأوروبي أن يتم إبرامها في عام 1996.

وينبغي الآن أن نركز جهودنا على عولمة معاهدة منع الانتشار. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي لم توقع بعد على معاهدة منع الانتشار إلى أن تفعل ذلك. ومن الأولويات الأخرى لدى الاتحاد الأوروبي في مجال نزع السلاح النووي الانتهاء من وضع معاهدة بشأن حظر إنتاج المواد الاشعatarية لأغراض تصنيع الأسلحة والمتفجرات النووية "Cut-off Treaty". ويأسف الاتحاد الأوروبي لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن بعد من إنشاء لجنة مخصصة لبدء المفاوضات بشأن هذه المسألة.

وإننا نناشد، مرة أخرى، جميع الدول التي وقعت على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمیر تلك الأسلحة، إلى أن تعمد إلى التصديق على هذه الاتفاقية حتى يمكن وضعها موضع التنفيذ في أسرع وقت ممكن.

كما أن مراقبة استعمال أنواع معينة من الأسلحة التقليدية والحد منها من الأمور التي تشغل بالاتحاد الأوروبي. ويرمي الاتحاد، من خلال إجراءاته المشتركة، إلى مواصلة تشجيع الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال مكافحة الآثار المدمرة للألغام المضادة للأفراد الموجودة في مناطق متعددة من العالم. وكذلك فإننا سنولي في مجال نزع السلاح التقليدي، اهتماما خاصا لنتائج مؤتمر استعراض اتفاقية عام ١٩٨٠ بشأن الأسلحة الإنسانية، بهدف زيادة فعاليتها وتوسيع نطاقها.

السيد الرئيس،
إننا نؤمن بالأمم المتحدة. ونؤمن بعالمية القانون الدولي وطابعه الملزم وسيادته، فهو نتيجة لتطور العلاقات بين الأمم ولتوافق الآراء بين الشعوب.

وكما جاء في إعلان المجلس الأوروبي في كان بشأن الذكرى السنوية الخمسين للمنظمة، فإن المجلس الأوروبي يعرب عن تأييده غير المشروع لممثل المنظمة وأعمالها.

ونحن على يقين بأن هذه السنوات الخمسين ليست إلا المرحلة الأولى من عمل غير مسبوق وليس له بديل؛ إذ أنه عمل لا يمكن بلوغ هدفه، وهو كفالة التعايش السلمي بيننا جميعاً والتنمية الشاملة لأبناء الجنس البشري، إلا عن طريق التعاون المخلص بين الشعوب.

شكراً، سيد الرئيس.

- - - - -